

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأمين العام

2017

بالجزائر في

رقم 388/أ.ع.م.ت 2017

السيدات والسادة

رؤساء المؤسسات الجامعية

الموضوع: بخصوص تسيير ملف السكنات الوظيفية.

المرجع، تعليمي رقم 292 المؤرخة في 2014/02/19 و رقم 1598 المؤرخة في 2014/12/30.

لقد لفت انتباهي إلى أن اللجان المكلفة بتسيير ملف السكن الوظيفي، المتخصص عليها في تعليمي المؤرخة في 2014/02/19 المشار إليها في المرجع أعلاه، شبه معطلة على مستوى بعض المؤسسات الجامعية، وكما أن عددا من السكنات التي بلغت نسبة إنجازها أكثر من 40% لم يتم تخصيصها أوليا، وعليه أطلب منكم:

- ضرورة تفعيل لجان السكن (لجنة الترتيب ولجنة الطعن) على مستوى المؤسسات الجامعية وكذا على مستوى المدن الجامعية بالنسبة للولايات التي تتواجد بها أكثر من مؤسسة جامعية.
- مباشرة التخصيص الأولي للسكنات التي بلغت نسبة إنجازها 40% بمجرد استكمال التحقيق في البعاطية الوطنية للسكن دون الانتظار نتائج باقي التحقيقات التي نصت عليها تعليمي المؤرخة في 2014/12/30 المشار إليها أعلاه، باعتبار أن التحقيقات على مستوى مختلف مديريات أملاك الدولة (بالولاية التي يشغل فيها المترشح حاليا، ولاية مكان ميلاد المترشح وزوجه والولاية التي يشغل بها المترشح من قبل) يمكن استغلال نتائجها قبل التخصيص النهائي للسكنات، بعد إتمام إنجازها.

وبغية الاستجابة للتساؤلات التي أثيرت حول مجموعة من المسائل المتعلقة بتسيير ملف السكن الوظيفي الخاص بالأساتذة الباحثين أطلب منكم التمسك بفقوى تعليمي المؤرخة في 2014/12/30 المشار إليها أعلاه، لاسيما:

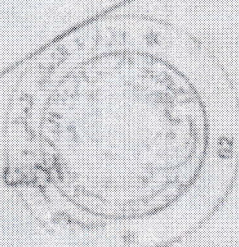
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم 11.11

الحالات المتعلقة بالاستغناء في مختلف الفروع السكنية القائمة والتي لا تُنصى الأسكنة من الاستغناء من السكن الوظيفي إلى غاية حصول المعنى أو توجه على السكن المكتتب فيه، على أن يتم إضافة مادة في قرار الاستغناء تُكرم المستفيد على إرجاع السكن الوظيفي للمؤسسة الجامعية في حال حصوله على السكن المكتتب فيه، أو لتقديم وثيقة التنازل على السكن المكتتب فيه صادرة من الهيئة المختصة (الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره، المؤسسة الوطنية للترقية العقارية)...

شروط إنشاء مديونية التنمية والاستشفاء بقوائم المستفيدين من السكنات الوظيفية الذين استفادوا من التخصيص النهائي للسكنات الوظيفية بعد استيفاء جميع التحقيقات والبيات في جميع الطعون، حسب الجدول النموذجي لوزارة السكن والعمران والمدينة المعمول به، لإدخالها في البطايق الوطنية للسكن (مع التنويه إلى أن "السكن وظيفي")...

بني لأولى الاهتمام الكبير لتطبيق فحوى هذه التعليمات.

الأمين العام  
الأستاذ نسيب محمد بن مورو



نسخة على سبيل عرض الحال إلى معالي الوزير